اقتصاد

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

الأزمة العالمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة

بقلم: طلال أبو غزالة

منذ فترة ليست بالقصيرة وأنا لا أكف عن دق ناقوس الخطر محذراً من أزمة اقتصادية كبيرة قادمة قد تعصف بالاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٠. وعلى العكس من بعض التقارير لبعض المحللين والخبراء، فإن لديّ أسباباً وجيهة تجعلني أعتقد بأن الأزمة الجديدة ستكون أشد فتكًا من سابقتها التي حدثت في العام ٢٠٠٨. وعلى الأرجح، وعلى نحو شبيه بما حدث في الأزمة السابقة، سوف تبدأ هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية؛ إلا أنه يتوقع أن تستمر لمدة أطول وسيكون لها أثر جسيم على اقتصادات الدول الغربية، مسببة ركودًا ومؤدية للعديد من حالات الإفلاس.

لقد فقدت الدول في أنحاء العالم كافة، وخاصةً في أوروبا، ثقتها في قدرة الولايات المتحدة الأميركية على القيادة في القضايا المتعلقة بالسياسات الدولية المالية والتجارية والعسكرية. وقد أخذت هذه الدول تتخلى شيئًا فشيئًا عن تحالف دام مداه سبعة عقود مع الولايات المتحدة الأميركية وبدأت بتبنّي منظومات بديلة للتجارة الثنائية. علاوةً على ذلك، يستمر الدولار الأميركي في فقدان أهميته، ولعدة سنوات الآن، أمام عملات أخرى. وقد صرح مارك كارني، محافظ بنك إنجلترا، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٩ قائلًا «في نهاية المطاف، سوف يكون لدينا عملات احتياطية أخرى غير الدولار الأميركي».

وكما كتب أستاذ التاريخ في جامعة ويسكونسن، ألفريد مكوي، أن انهيار الدولار سوف يعني «ازدياد الأسعار، وارتفاع متواصل في معدل البطالة مع انخفاض مستمر في الأجور الحقيقية طوال العام ٢٠٢٠، وسوف تؤدي الانقسامات المحلية إلى اشتباكات عنيفة ومناقشات مسببة لخلافات غالبًا حول قضايا رمزية أخرى لا قيمة لها».

وليس من المفاجئ أن يصرح غوردون براون، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، عند سؤاله عن تكرار أزمة ٢٠٠٨ قائلًا: «إننا نواجه خطر الانزلاق نحو أزمة مستقبلية... يجب أن ننتبه انتباهًا شديدًا للمخاطر المتصاعدة، ولكننا نعيش في عالم بلا قيادة... التعاون الذي رأيناه في ٢٠٠٨ لن يكون ممكنًا في أزمة ما بعد ٢٠١٨ من حيث عمل البنوك المركزية والحكومات معًا... كل ما سنفعله هو إلقاء اللوم على بعضنا البعض بدلًا من حل المشكلة».

بناءً على ذلك، أتوقع شخصياً أن يجلب عام ٢٠٢٠ معه أزمة اقتصادية وسياسية عالمية لا نظير لها. ذلك لأنه ليست السياسات الاقتصادية غير المنسقة للاقتصادات المتقدمة هي ما تسهم في هذه الأزمة فقط، بل إن القرارات السياسية الخاطئة والسياسات غير الرشيدة ستمهد الطريق لحدوث محنة اقتصادية كبرى.

ومع ذلك، ستكون الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند أكثر قدرة على التكيف مع الأزمة ومن المتوقع أن تزدهر مقارنة مع اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا. من الممكن أن تتعامل الصين بشكل أفضل مع أي أزمة من هذا النوع نظرًا لأن الدولة تمتلك النظام المصرفي وتسيطر عليه، حيث ستقوم الحكومة بالتفاعل أو اتخاذ إجراءات استباقية من أجل التعامل مع أي تأثير سلبي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، وخاصةً أنها لم تصل بعد إلى تحقيق كامل إمكانات نموها.

كما أتوقع أيضاً أن تعاني خمس دول أوروبية على الأقل من الأزمة في العام المقبل للأسباب المذكورة أعلاه، ولكن سيتم الحفاظ على عملة اليورو الموحدة. ستنمو البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا بمعدل ثابت خلال السنوات العشر القادمة، وعلاوةً على ذلك، أعتقد أنه خلال ١٠ سنوات، ستصبح بعض الدول الإفريقية أكثر تطورًا كما أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي سوف تستمر في النمو بسبب زيادة عائدات النفط بشكل رئيسي.

وأود أن أوجز تسلسل الأحداث حسب توقعاتي:

١- نحن أمام أزمة اقتصادية عالمية تؤدي لركود تضخمي Stagflation.

٢- سوف تتحول الحروب الثنائية التقنية والتجارية والاقتصادية وحقوق الملكية الفكرية والمالية والعسكرية إلى صراع شامل بين العملاقين.

٣- هذه الأزمة، وما سيتمخض عنها من صراعات ستؤدي لحرب عالمية ثالثة بين الصين والولايات المتحدة.

٤- نتيجة للحرب سيجتمع الطرفان المتحاربان، أميركا والصين، لبحث وقف تلك الحرب.

٥- ستنتهي الحرب باتفاقية ينتج عنها قيام نظام عالمي جديد.

٦- سوف يشهد العالم العربي نهضة قوامها «خطة مارشال» اقتصادية تقود بدورها لانتعاش وازدهار اقتصادي عالمي.

واستنادا لذلك، فإن أفضل نصيحة يمكن أن أقدمها في هذا الشأن هي الاستعداد للركود، حتى إذا لم أكن أتوقع ركودًا. كما أدعو الآخرين إلى تنفيذ ما قد بدأت أنا بتنفيذه بالفعل في «طلال أبو غزاله العالمية» (TAG. Global).

إن أفضل سبيل لتجاوز المستقبل القريب غير المؤكد هو التركيز على المرونة من أجل تحمل أوقات الريبة والصدمات، من خلال بناء إستراتيجيات نمو محددة ومركزة، واعتماد الكفاءات التقنية والابتكارية وتعزيزها، والتأكيد على دور الاستدامة، واتخاذ إجراءات استباقية فيما يتعلق بالتعاون. وينبغي أن تركز الأعمال التجارية على محفزات النمو الطويلة الأجل، وليس اللجوء ببساطة إلى التقشف من خلال خفض التكاليف. نحن بحاجة إلى «المبادرة بالأفعال وليس بردات الفعل».

«الإرهاب الاقتصادي».. عندما يعبث «رجل أعمال» في بنية النظام الدولي

«الحرب التجارية» ضد الصين.. البادئ أظلم

الوطن

مذ دخوله باب البيت الأبيض في تشرين الثاني ٢٠١٦، رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، ورجل الأعمال المشهور في عالم العقارات والترفيه والكازينوهات دونالد ترامب، يحاول العبث في بنية النظام الدولي، بعقل مخاطر، لا يحسب النتائج جيداً، وكأن الكيانات الدولية شركات، يمكن تصفية بعضها، أو الاندماج بين بعضها، وحتى الاستحواذ على بعضها، بما يضمن تحقيق أعلى قدر ممكن من الربح، أو واقعياً، تقليل الخسارة، التي تتمثل بميزان تجاري أميركي عاجز بشكل خطير.

مقاداً بطروحات متطرفة من أتباع نظرية المؤامرة في أميركا، بدأ ترامب بالانسحاب من العديد من المنظمات الدولية والاتفاقيات التجارية، غير آبه بمنظمة التجارة العالمية، وما قد ينتج عن ذلك من ضرر على مستوى الاقتصاد الدولي، وكم هو مؤذ لموقع أميركا في الاقتصاد السياسي الدولي، عندما تأخذ موقف المعادي للمجتمع الدولي بأغلب مكوناته وكياناته.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، انسحبت الولايات المتحدة من منظمات دولية، من بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي.

وانسحبت أيضاً من سلسلة من المعاهدات الدولية، من بينها الشراكة العابرة للمحيط الهادئ واتفاقية باريس التاريخية للتغير المناخي والاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق النووي الإيراني والبروتوكول الاختياري لتسوية النزاعات الملحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وحاولت الولايات المتحدة أيضاً فرض إعادة التفاوض بشأن اتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرة واتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وفرضت الأفعال الأحادية التي تقوم بها الولايات المتحدة، سلسلة من التحديات على القواعد الدولية والحوكمة العالمية.

ورغم أن النظام الدولي الحالي لا يسمح بأي خطوات متهورة، وأي حكومة تتجاهل القواعد مصيرها الفشل، إلا أنه منذ أكثر من عام، تلوح الإدارة الأميركية الحالية عمداً بعصا الرسوم الجمركية، وتثير احتكاكات تجارية وتحول نفسها إلى أكبر صانع للمشاكل في المجتمع الدولي، معلنةً الحرب التجارية التي توصف بأنها أحد أشكال الإرهاب الاقتصادي، منذ وقع ترامب على مذكرة تفاهم في ٢٢ آذار ٢٠١٨ بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤، وأمر فيها الممثل التجاري للولايات المتحدة بتطبيق تعريفات بقيمة ٥٠ مليار دولار أميركي على السلع الصينية، وفي اليوم التالي نشر الممثل التجاري الأميركي قائمة بأكثر من ١٣٠٠ منتج من الواردات الصينية فُرضت عليه رسوم بقيمة ٥٠ مليار دولار بما في ذلك قطع غيار الطائرات، البطاريات، التلفزيونات المسطحة والأجهزة الطبية ثم الأقمار الصناعية والأسلحة، وصولاً إلى الحظر على شركة الاتصالات الصينية «هواوي» مؤخراً.

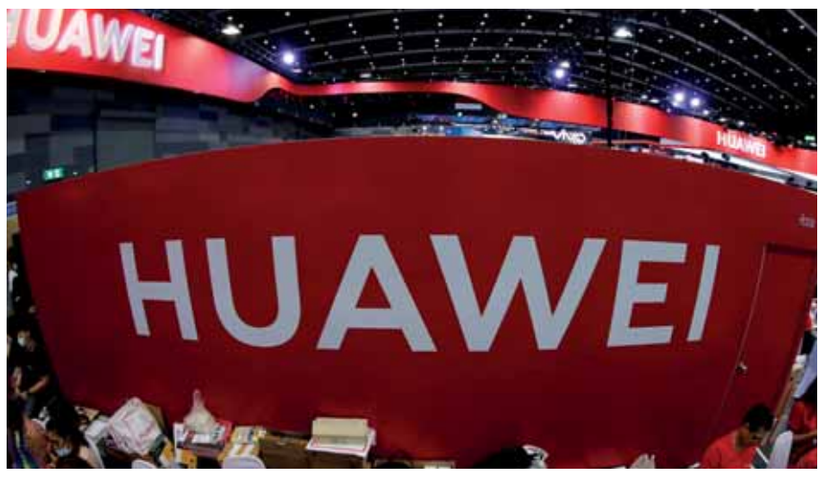

تجاهل الوعود

تجاهلت الولايات المتحدة الأميركية بذلك وعودها وقواعد منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية إضافية على بضائع صينية من دون إذن من منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يوصف بأنه عمل تعسفي ومتهور يتخطى القوانين الدولية بأخرى أحادية.

إن النموذج الدولي للقوة يتغير بشكل سريع ويزداد تعدد الأقطاب وضوحاً، وفي عالم تزيد فيه المشكلات العابرة للحدود ويزيد الطلب على نظام عالمي للقواعد، تخلق الولايات المتحدة مشكلة لنفسها وللآخرين عن طريق التمسك بالأحادية، علماً بأن حماية التعددية ونظام التجارة متعدد الأطراف المرتكز على القواعد، تمثل مصلحة أساسية لجميع الدول، لكن إذا أصرت الولايات المتحدة على مواصلة طريقها، فسوف يؤدي الطريق الذي تسير فيه إلى الفشل.

حرص

انطلاقاً من الحرص على مستقبل النظام السياسي- الاقتصادي العالمي، ومبادئ التجارة الدولية، تصرّ الصين على التأكيد أنه في الحرب التجارية لا يوجد رابح، داعيةً إلى التمسك بتلك المبادئ، رغم إخفاق ١١ جولة من المشاورات الاقتصادية والتجارية الرفيعة المستوى بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، علماً بأن الإجراءات التجارية الصينية جاءت من باب الدفاع عن مصالحها التجارية، وليس الهجوم، الذي بدأته الإدارة الأميركية الحالية، وهنا نذكر بتصريح نائب وزير الخارجية الصيني تشانغ هانهوي خلال مؤتمر صحفي لعرض زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى روسيا هذا الأسبوع «نحن ضد الحرب التجارية، لكننا لا نخشاها»، وقال تشانغ «هذه الحرب التجارية سيكون لها أيضاً تأثير سلبي خطير على إنعاش الاقتصاد العالمي وتطوره».

المتحدث باسم الخارجية الصينية قنغ شوانغ قال منذ أيام «الإجراءات الحمائية التجارية الأميركية ربما تؤثر في الاقتصاد الصيني إلى حدّ ما، ولكن يمكن التغلب عليها تماماً»، مشيراً إلى أن الاقتصاد الصيني يحافظ على نمو مطرد مصحوباً بزخم إيجابي، مستشهداً بنمو اقتصادي بلغ ٦,٤ بالمئة في الربع الأول ٢٠١٩، وهو أسرع مما كان متوقعاً.

ونوّه خلال مؤتمر صحفي مؤخراً بأن الطلب المحلي في الصين أصبح المحرّك الأكبر للنمو الاقتصادي، بمعدلات استهلاك بلغت ١.٧٦ في المئة من النمو الاقتصادي العام الماضي.

وبالفعل، فإن اقتصاديين أميركيين يشددون على فكرة التحول في الاقتصاد الصيني نحو اعتماده على الطلب الداخلي، بنسب أعلى من اعتماده على التصدير، وهذا كفيل بالحدّ من آثار الحرب التجارية، مقارنة بطموحات الإدارة الأميركية الحالية.

ودعا قنغ الولايات المتحدة إلى أن تزن بحرص مكاسبها وخسائرها، وأن تمسك بزمام الوضع وتعود إلى المسار الصحيح، في أسرع وقت ممكن، مستشهداً بدراسة أجراها اقتصاديون أميركيون، تبين أن خسارة المستهلكين والمستوردين الأميركيين خلال الشهر الماضي بلغت ٤,٤ مليارات دولار، نتيجة زيادة التعريفات الجمركية على الواردات الصينية.

كما حثّ قنغ الجانب الأميركي على لقاء الصين في منتصف الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق يقوم على المنفعة المشتركة والربح للجانبين على أساس الاحترام المتبادل.

اتجاه إجباري

في النهاية، إن محاولة إدارة ترامب لاحتواء الصين تخالف تيار التنمية العالمي، ولن تحظى ممارساتها من البطش والهيمنة بتأييد شعوب العالم، وخاصة الدول النامية، مثلنا في سورية، إذ يجب بذل جهود مشتركة مع الجانب الصيني وكل الدول النامية، على وجه التحديد، لرفض الأحادية والهيمنة في التجارة، والحمائية، بما يحافظ على مصالح الجميع، لأن التاريخ يثبت أن البادئ أظلم.

جهوزية كاملة خلال العيد لمعالجة أي شكوى وتقديم الخدمات الصحية ومراقبة الأسعار

الحكومة تقرّ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الوطن

أقر مجلس الوزراء «وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة «الفساد» وفق مستويات تشخيص الحالة الراهنة ووضع التدخلات المناسبة لمكافحة مظاهر الفساد وفق برمجة مادية وزمنية محددة تتضمن الاستفادة من البنيان القائم لمؤسسات الدولة المعنية بشكل مباشر بهذا الملف، كما تتضمن الوثيقة دور الشركاء المعنيين من المجتمع الأهلي والقطاع الخاص لضمان مشاركة جميع أطياف المجتمع في محاصرة هذه الظاهرة وتعزيز سيادة دولة القانون والاستفادة من تجارب الدول في مكافحة الفساد على اعتباره ظاهرة موجودة في جميع الدول.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تنضوي الوثيقة على تعزيز جهود المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتقديم كامل الدعم التنظيمي والإداري والتشريعي والمالي لهذه المؤسسات لتقوم بدورها على النحو الأمثل.

وطلب المجلس في جلسته الأسبوعية أمس من الوزارات الخدمية الجهوزية الكاملة لمديرياتها خلال أيام العيد لمعالجة أي شكوى من المواطنين وتقديم الخدمات الصحية والإسعافية على مدار الساعة إضافة إلى قيام مديريات التجارة الداخلية والسياحة بمراقبة واقع الأسعار خاصة في المطاعم والمنشآت السياحية.

ووافق المجلس على خطة التنمية الشاملة لمحافظة القنيطرة التي أعدتها لجنة وزارية خاصة على أن تبدأ الخطة بإنجاز المخططات التنظيمية لكل من المدينة القديمة ومنطقة الحلس في المحافظة وبتكلفة تصل إلى ٦٠٠ مليون ليرة كما تمت الموافقة على بنود الخطة الزراعية للمحافظة بشقيها النباتي والحيواني.

وناقش المجلس مشروع مرسوم بنقل العاملين في وزارة الإدارة المحلية والبيئة القائمين على رأس عملهم في مديريات التخطيط العمراني وتنفيذ التخطيط والطبوغرافيا والتنمية العمرانية إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث تعتبر وزارة الأشغال العامة والإسكان الجهة المنوط بها وضع الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالإسكان والتنمية العمرانية المستدامة والتي يعد التخطيط المكاني المتكامل أحد أهم أدواتها، الأمر الذي يستدعي أن تكون هذه المديريات ضمن الهيكلية التنظيمية للوزارة وذلك بما يضمن حسن إدارة هذا القطاع.

ملف الطاقة حضر على طاولة المجلس لجهة استقرار توريد المشتقات النفطية ونتائج تطبيق شريحة الدعم من مادة البنزين عبر البطاقة الذكية والوفورات المحققة من هذا التطبيق، واستكمال توزيع البطاقة الذكية في عدد من المحافظات حيث وصل إجمالي البطاقات الموزعة إلى ٢مليون و١٨٧ ألفاً و١٦٤ بطاقة للأسر، و١ مليون و٥٠ ألفاً و٨٣٣ بطاقة للآليات.

كما تمت المصادقة على التعديلات على الاتفاقيات بين حكومة الجمهورية العربية السورية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والخاصة بتمويل مشاريع التنمية الريفية وتطوير الثروة الحيوانية.

من جهة أخرى أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية المراجعة الدائمة من قبل أعضاء الفريق الحكومي لجميع مفاصل العمل في مؤسساتهم وتقييم القائمين عليها وتطوير أداء المديرين وتدريبهم وتأهيلهم بهدف الاستثمار الأمثل للبنى التحتية في هذه المؤسسات خاصة الاقتصادية منها.

وأوضح وزير الموارد المائية حسين عرنوس في تصريح للصحفيين استعداد ورشات الصيانة التابعة للوزارة ومديرياتها ووجودها على مدار الساعة لتلبية أي شكوى من المواطنين وإصلاح أي عطل طارئ.

بدوره أكد وزير الصحة نزار يازجي أن الوزارة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتوفير الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين خاصة الإسعافية في جميع المشافي والمراكز الصحية التابعة خلال عطلة عيد الفطر، مبيناً أنه تم وضع إستراتيجية تشمل جميع المحافظات تقوم على العمل اللحظي الذي يؤمن احتياجات المشافي من حيث سيارات وأقسام الإسعاف كما طلب من جميع المديريات أن تكون بجهوزية كاملة.

البيع بالكوبونات في «السورية للتجارة»

الوطن

صرّح مدير السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأنّه تم بدء صرف الكوبونات في مختلف صالات السورية للتجارة، التي يمكن للمواطنين الاستفادة منها من خلال الحسم على أسعار المواد المختلفة، مشيراً إلى أن الاتفاق كان على صرف ما بين ٤٠-٥٠ ألف كوبون.

ولفت نجم إلى أن آلية الشراء بالكوبونات من صالات السورية للتجارة جاءت بعد الاتفاق المسبق مع الجهات المانحة لها من جمعيات ومؤسسات أخرى خاصة أو حكومية، منوهاً باستمرار عمل الصالات خلال فترة أيام عيد الفطر السعيد.

وأشار نجم إلى أن إقبال المواطنين على المواد الغذائية في صالات السورية للتجارة كان الأكبر خلال الفترة الحالية والمتوقع خلال المرحلة المقبلة، لافتاً إلى أن الألبسة والمواد الكهربائية جاءت بالدرجة الثانية من جهة الإقبال، مبيناً أن حالة البيع في صالات المؤسسة خلال فترة شهر رمضان كانت جيدة جداً، موضحاً أن تقييمها بشكل دقيق يحتاج إلى وقت بعد إعداد تقارير شاملة لكل محافظة.

وفيما يتعلق بتطوير عمل صالات السورية للتجارة، أشار نجم إلى أنه تم تطوير عمل بعض الصالات في المحافظات وتزويدها بمادة اللحوم لتأمين مستلزمات المواطنين خلال فترة عيد الفطر السعيد، مشيراً إلى أنه تم تأمين المادة في صالات حمص وحماة واللاذقية وطرطوس إضافة إلى دمشق، لافتاً إلى أن التأخير في موضوع الفروج يعود إلى أسباب فنية سيتم معالجته بعد عطلة عيد الفطر مباشرة.

ونوّه بأنه تم تأمين بعض أنواع الحلويات والألبسة في الصالات التي يمكن عرض فيها هذه المواد، موضحاً أن البيع سيكون بأسعار أقل من السوق حتى ١٥ بالمئة، مشيراً إلى أن الأسعار كانت ثابتة وناجحة خلال شهر رمضان ولم يحدث أي تغيير عليها.

وكانت قد علمت «الوطن» من مصادر التموين عن نية الوزارة الاتفاق مع بعض الصناعيين بمجال الألبسة لتأمين المواد بأسعار مخفّضة للمواطنين في صالات السورية للتجارة، إلا أنه لم تكن مبادرات تجار الألبسة وتعاونهم مع الوزارة ناجحاً.

وفي السياق أكد مدير السورية للتجارة أن الوزارة حاولت تأمين الألبسة لمختلف الأعمار وبأسعار أقل من السوق إلا أن الأمر صعب إلى حد ما، مشيراً إلى أنه تم توفيرها بالأمانة في بعض الصالات ولأعمار مختلفة ضمن العروض الأفضل التي قدّمت للسورية للتجارة من الناحيتين الفنية والسعرية.

وكان قد طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف من المديريات في المحافظات بتشديد الرقابة على عدم تقاضي أسعار زائدة أو بدل خدمات زائدة تحت أي مسمى وخاصة «العيدية» والمتعلقة بوسائط النقل، أفران، مطاعم.

وكان بيّن أيضاً معاون الوزير جمال شعيب أنه تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من غرف الصناعة والتجارة واتحاد الحرفيين وكل من هو معني بتصنيع الألبسة محلياً، والألبسة المستوردة وتم سحب عينات من الأسواق لدراسة التكاليف والتأكد من الأسعار المعروضة، لمنع أي حالات غش وتلاعب بالأسعار.

وفق العينات المسحوبة من الأسواق

مديرة المخابر: ١٠ بالمئة من السلع مغشوشة وسيئة التصنيع خلال رمضان

علي محمود سليمان

كشفت مديرة المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز لـ«الوطن» عن نسبة عدم مطابقة السلع والمواد الخاصة للمواصفات والمقاييس منذ بداية شهر رمضان والتي قاربت ١٠ بالمئة، حيث يشهد الشهر طرح عدة سلع ومواد خاصة به لا توجد في أوقات أخرى من السنة، وهي مواد لها مواصفات قياسية سورية، تحددها هيئة المواصفات والمقاييس السورية، بحيث يتم العمل على أساسها.

وأوضحت عبد العزيز أنه تم سحب ٧٣١ عينة لمواد غذائية ليتم تحليلها في مخابر الوزارة بالمحافظات إضافة إلى المخبر المركزي وبلغت نسبة المخالفة فيها حوالي١٠ بالمئة، وهذه المواد تنقسم إلى مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية نتيجة عمليات الغش والتلاعب المقصودة، أما القسم الآخر فهي المواد غير المطابقة نتيجة سوء التصنيع وعدم تطبيق أنظمة السلامة الغذائية في تصنيع هذه المواد إن كان لجهل الباعة لها أو لعدم اكتراثهم بتطبيق شروط التصنيع المطلوبة.

وبينت عبد العزيز أن حالات الغش في المواد الخاصة بطقوس شهر رمضان تبدأ من المواد الأولية المستخدمة كتصنيع العرقسوس أو التمر هندي والجلاب حيث يتم خلطها بمياه غير معقمة وصحية ومن مصادر غير معروفة، بالإضافة إلى حالات تصنيع للتمور وقمر الدين من أصناف منخفضة الجودة من المشمش والتمور، ومنها ما تكون تعرضت للعفن أو الدود فيتم خلطها وعجنها وبيعها على أنها صالحة للاستهلاك البشري، والواجب إتلافها مباشرة وعدم استخدامها.

وبينت مديرة المخابر أن هناك أسباباً لعدم مطابقة هذه المواد للمواصفات القياسية ترتبط بطريقة عرض المواد للمستهلك، حيث ينتشرون على الأرصفة وفي الطرقات ويبيعون هذه المواد وهي مكشوفة لأشعة الشمس والغبار وهذه الطرق في العرض تسبب تلوثاً جرثومياً للمواد الغذائية التي تباع.

ولفتت عبد العزيز إلى أنه بالمقارنة مع شهر رمضان في العام الماضي، وخلال السنوات الماضية فإن نسبة ١٠ بالمئة لرمضان الحالي تعتبر منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة تشديد الرقابة وارتفاع مستوى الوعي وتحسن طرق التصنيع، حيث بلغت النسبة في رمضان العام الماضي نحو ٢٥ بالمئة.

وفي سياق متصل بينت عبد العزيز أن مديرية المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قامت بتحليل ٢١٦١ عينة ما بين غذائية واللاغذائية تم سحبها من الأسواق منذ بداية العام الحالي ٢٠١٩ وحتى نهاية الشهر الخامس تقريباً وقد بلغ عدد العينات المطابقة ١٨٦١ عينة وعدد العينات المخالفة ٣٠٠ عينة بنسبة ١٣,٨٪، وقد تم استيفاء أجور لهذه العينات أكثر من ٥٠ مليون ليرة سورية.